PILPG
A Global Pro Bono Law Firm

PEACE NEGOTIATIONS
POST-CONFLICT CONSTITUTIONS
WAR CRIMES PROSECUTION

CORE ELEMENTS OF REPARATIONS

العناصر الأساسية للتعويضات

مذكرة قانونية

إعداد

منظمة القانون الدولي العام ومجموعة السياسة

يونيو 2013

العناصر الأساسية للتعويضات

ملخص تنفيذي

يعتبر الغرض من هذه المذكرة هو تلخيص الإطار العام للقانوني الدولي بشأن تعويضات ضحايا أعمال العنف والجرائم الوحشية ومناقشة نماذج التعويضات وآليات التعويض.

والتعويضات هي الوسيلة التي بها تستطيع دول ما بعد النزاعات توفير الإنصاف للضحايا في عملية العدالة الانتقالية. ويمكن للتعويضات أن تعيد ضحايا الجرائم الخطيرة إلى مناصبهم قبل ارتكاب الضرر أو توفير راحة أخرى من خلال توفير الخدمات والتقدير والعرفان بالخطأ.

وقد تكون التعويضات فردية أو جماعية حسب الضرر المرتكب. والضحايا هم أشخاص يعانون من الضرر سواء فرديا أو جماعيا مثل الإصابة الجسمانية أو العاطفية أو الخسارة الاقتصادية أو انتهاكات الحقوق الأساسية. والأفراد الذين يعانون بشكل غير مباشر من الضرر نتيجة للجرائم وآخرين قم يتم اعتبارهم ضحايا لأغراض التعويضات.

وتشمل أنواع التعويضات إعادة الأموال والحقوق أو التعويض المالي أو إعادة التأهيل والإرضاء أو ضمانات لعدم التكرار. والإعادة تسعى إلى إعادة الضحية إلى منصبه قبل حدوث الانتهاكات. والتعويض هو منحة مالية عن الاضرار التي يمكن تفسيرها بالمعنى الاقتصادي. وإعادة التأهيل توفر الرعاية والخدمات للضحايا فيما وراء التعويضات المالية. والإرضاء يشمل التعويضات الرمزية مثل الاعتذار العام والاعتراف بالحقائق والبحث عن المفقودين. وتوفر ضمانات عدم التكرار تأكيدا للضحايا الذين قد يخشون من القصاص أو الضرر المستقبلي.

والمحاكم المحلية هي الوسيلة الرئيسية لمنح التعويضات. ومع هذا فقد تمنح الدول تعويضات عبر لجان تقصي الحقائق والتسوية أو البرامج الحكومية. والطريقة التي يتم بها تنفيذ آليات التعويضات تتفاوت حسب الموقف الذي نشأ عنه الانتهاك. والاختلافات بين الجنسين ومشاركة الضحايا هما عاملين مهمين في تحديد شكل وهيكل آليات التعويضات. ويمكن أن تفرض صعوبات التمويل مشكلات في ضمان التعويضات المناسبة والكافية.

جدول المحتويات

بيان الهدف **1**

مقدمة **1**

تعويضات الضحايا بموجب القانون الدولي **1**

خلفية عن آليات التعويضات **7**

التعويضات الفردية والجماعية *7*

أنواع التعويضات *8*

الإرجاع 8

التعويض 9

إعادة التأهيل 9

الإرضاء 10

ضمانات عدم التكرار 10

تنفيذ آليات التعويض **11**

هيكل آليات التعويض *11*

التعويضات الممنوحة بالمحكمة 12

لجان تقصي الحقائق والمصالحة 13

برامج التعويضات الحكومية 14

عوامل معتبرة في تصميم آليات التعويض *15*

الاختلافات بين الجنسين 15

مشاركة الضحية في تنفيذ سياسة التعويضات 16

تمويل تعويضات الضحية *17*

المصادر المحتملة للتمويل 17

خاتمة 18

العناصر الأساسية للتعويضات

بيان الهدف

إن الهدف من هذه المذكرة هو تلخيص الإطار العام القانوني الدولي بشأن تعويضات ضحايا أعمال العنف والجرائم الوحشية ومناقشة نماذج التعويضات وآليات التعويض.

مقدمة

إن الحق في التعويضات لضحايا الجرائم الوحشية مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والقتل الجماعي هو حق معتبر ومبلور في القانون الدولي والمعاهدات. ومع هذا، فالضحايا الأفراد لديهم آليات محدودة للحصول على التعويضات وخاصة عندما لا يتوافق القانون المحلي والممارسة بالكامل مع الالتزامات الدولية للدولة.

تناقش هذه المذكرة الإطار القانوني العام للتعويضات الفردية والجماعية للضحايا بموجب القانون الدولي. ثم تلخص المذكرة تنفيذ آليات التعويض بما في ذلك هيكلها والعوامل المعتبرة في تصميمها والحلول الممكنة لتمويل التعويضات.

تعويضات الضحايا بموجب القانون الدولي

التعويضات هي وسيلة من خلالها تستطيع دولة ما بعد النزاعات إنصاف الضحايا في عملية العدالة الانتقالية. ويمكن للتعويضات أن تعيد ضحايا الجرائم الخطيرة الى موقفا المالي والمادي والنفسي الذي كان قبل المعاناة من الضرر الواقع عليهم. وحيث ان استعادة الضحايا لمواقفهم وحالتهم السابقة ليس بالأمر الممكن، فتستطيع التعويضات أن توفر بعض الارتياح في صورة الخدمات الاجتماعية وأحكام القضاء والاعتراف العام بالأضرار المرتكبة.

يوجد الالتزام بتوفير التعويضات إذا كانت الدولة أو وكلائها تنتهك القانون الدولي. وهذا قد يشمل المواقف التي تكون فيها الدولة مسئولة بشكل جزئي عن الفشل في القيام بواجبها القانوني أو حيث تكون الأطراف المسئولة عاجزة أو غير راغبة في تقديم التعويضات. ويوجد الحق في

التعويضات في العديد من القوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (البند 8)، ومعاهدة لاهاي الرابعة لعام 1907 (البند 3) ومعاهدة جينيف الثالثة (البند 68) والبروتوكول الإضافي لمعاهدات جينيف لحماية ضحايا الصراع المسلح الدولي (البند 91) المعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري (البند 6) الاتفاقية المناهضة لكل ضروب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (البند 14) واتفاقية حقوق الطفل (البند 39) والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية (البند 2).

ويعرف الضحايا بأنهم الأشخاص الذين يعانون من الإيذاء سواء بشكل فردي أو جماعي مثل الإصابة الجسمانية أو المعاناة الوجدانية أو الخسارة الاقتصادية أو العجز عن ممارسة الحقوق الأساسية للإنسان. وبعض المحاكم والتي تشمل المحكمة الجنائية الدولية قد وسعت تعريف الضحايا ليشمل الأفراد الذين يعانون من الضرر نتيجة لجرائم تستهدف شخصا ما آخر مثل عضو في الأسرة وكذلك التنظيمات التي تتضرر ممتلكاتها من جرائم معينة".

خلفية عن آليات التعويض

تظل تعويضات الضحايا جانبًا مهمًا من عملية العدالة الانتقالية لأنها تعترف بأهمية حقوق الضحايا وتعمل على تعديل الأضرار التي عانوا منها. وأنواع الإصابات التي يحصل الضحايا مقابلها على تعويضات تشمل الإصابة الجسمانية والوفاة والبتر والصدمة النفسية وتدمير الممتلكات. ومع هذا، تختلف المحاكم في أنواع الإصابات التي تمنح لها تعويضات. على سبيل المثال، تقدم دائرة جرائم الحرب في محاكم البوسنة والهرسك تعويضات فقط لضياع الممتلكات.

التعويضات الفردية والجماعية

يتم تقديم التعويضات الجماعية عندما تحدث انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان. وبينما تعترف التعويضات الفردية بأضرار محددة لضحايا محددة، فإن التعويضات الفردية تعترف بالأضرار الجماعية التي تشعر بها المجتمعات ككل وتزيد من فعالية الموارد.

وكما هو الحال مع التعويضات الفردية، فيمكن ترتيب من خلال المحاكم الدولية والبرامج الحكومية أو آليات محلية بما في ذلك لجان تقصي الحقائق والمصالحة. والإرضاء وضمان عدم

التكرار هي الأشكال الأكثر شيوعا للتعويضات الجماعية. وقد تشمل التعويضات الجماعية أيضا تعويضات غير مالية مثل الاعتراف العام بالحقيقة وقبول المسئولية وأنشطة تذكر الضحايا وتعلم المجتمع بالحقيقة أو تعويض مالي للضرر مثل التعويض المالي.

أنواع التعويضات

هناك خمس فئات للتعويضات: (1) الإرجاع، و(2) التعويض، و(3) إعادة التأهيل، و(4) الإرضاء، و(5) ضمانات عدم المعاودة.

الإرجاع

يهدف رد الاعتبار إلى وضع الضحايا في موقعهم الأصلي قبل حدوث الانتهاكات. وأشكال رد الاعتبار قد تشمل استرداد المواطنة والعودة إلى مكان الإقامة واستعادة الوظيفة والممتلكات. ويعتبر رد الاعتبار حلا مناسبا للضحايا الذين يسعون الى الحق في العودة إلى ديارهم أو الحصول على مدفوعات مساوية للعقار الذي تركوه. وتاريخيا، تم اعتبار رد الاعتبار نوعا مثاليا للتعويض. ومع هذا، ففي حالة الانتهاكات التي على نطاق واسع والصراعات المطولة، فليس ممكنا فعل ذلك مع جميع الضحايا.

التعويض

يشير التعويض إلى المنح المالية عن الخسائر الناجمة عن الانتهاكات التي يمكن إحصائها بالمعنى الاقتصادي. وقد يشمل ذلك الضرر المادي والنفسي والاقتصادي والخسائر الأخلاقية وتكاليف خدمات الدعم والفرص والمنافع الضائعة. وكما هو الحال مع الأشكال الأخرى للتعويض، فالأضرار التي يمكن حصرها ومستوى التعويض تعتمد على أحكام النسبية والملائمة.

إعادة التأهيل

يقصد بإعادة التأهيل توفير الرعاية والخدمات للضحايا بعد المدفوعات المالية. ويمكن لإعادة التأهيل أن تشمل الرعاية الجسمانية والنفسية والخدمات الاجتماعية والقانونية. وبينما تؤكد إعادة التأهيل على توفير الخدمات والرعاية للضحايا، فقد يتم توفير ذلك من خلال مدفوعات وليس الخدمات العينية.

الإرضاء

يشمل الإرضاء عددا ضخما من الأشكال الرمزية للتعويض، مثل الإعلانات الرسمية والاعتذارات العلنية والألقاب وتقصي الحقائق والكشف عنها للعامة والبحث عن المفقودين. ويشمل الإرضاء أيضا تخليد الذكرى من خلال تسمية مواقع معينة وبناء المتاحف وإعادة تسمية الأماكن والعطلات. وقرار المحكمة بالإدانة قد يعتبر شكلا من أشكال الإرضاء. وعادة ما يكون الإرضاء جمعيا في طبيعته إلا أنه يمكن أن يكون عنصرا هاما إذا تم تحديد الضحايا لأعمال رمزية معينة.

ضمانات عدم المعاودة

إن ضمانات عدم المعاودة والتي تركز على منع الانتهاكات المستقبلية هي أمر في منتهى الأهمية في توفير تأكيد للضحايا الذين قد يخافون من القصاص أو الإيذاء المستقبلي. وإجراءات الدولة التي تدعم الاستقرار السياسي وتشجع الرقابة وتحسن من سيادة القانون تمنع الانتهاكات المستقبلية وتضمن أن التعويض ليس إجراءً قصير الأجل. وقد تشمل الجهود تقوية الرقابة المدنية على الأمور العسكرية وتوفير تدريبات على حقوق الإنسان والقانون الدولي الخاص بها وإنشاء قواعد للسلوك وتحسين استقلال القضاء وتأسيس آليات للوقاية والرقابة.

تنفيذ آليات التعويض

يمكن أن تصبح عملية تنفيذ منح التعويضات للضحايا أمرا معقدا يتطلب تخطيط مكثف وتنظيم من أجل ضمان برنامج إجرائي للتعويضات. وتشمل المرحلة الحرجة تكوين الهيكل العام للبرنامج وتجميع التمويل الكافي ووضع أولويات لتوزيع الأموال وتصميم إطار عمل إجرائي من أجل تنظيم توزيع التعويضات على الضحايا.

هيكل آليات التعويض

يتم منح التعويضات وجبر الضرر من خلال المحاكم أو لجان تقصي الحقائق والمصالحة إلا أن التعويضات قد يتم تنفيذها من خلال برامج حكومية. وعند منح التعويضات، قد تتناول الدولة الأنواع العامة للأضرار التي عانى منها الضحايا والقدرة التمويلية للمدانين. وفي حالة ما إذا كانت الموارد المالية للطرف المعتدي غير كافية فقد تكمل المحكمة التعويضات بموارد إضافية سواء من الحكومات المحلية أو من خلال إسهامات من المجتمع الدولي. وبينما لا تمنع الدول إنشاء هيئات أخرى لمنح التعويضات ، إلا أن المحاكم المحلية هي الوسيلة الرئيسية لمنح التعويضات.

وحكومات الدول مسئولة عن توفير التعويضات للضحايا وخاصة إذا كانت المعاناة قد نتجت عن أعمال الدولة. وعند نسب الضرر لشخص أو كيان غير الدولة، فيكون ذلك الشخص أو الكيان مسئولا عن توفير التعويضات للضحايا أو تعويض الدولة عن تكلفة التعويضات المقدمة للضحايا.

تعويضات تمنحها المحاكم

قد يتم التحقيق في جرائم أمام محاكم مدنية أو عسكرية في النظام القضائي الجنائي المحلي أو من خلال محاكم مختلطة والتي تجمع بين القانون الدولي والمحلي وكذلك الأفراد، أو من خلال محاكم دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الدولية الخاصة. والمحاكم الدولية المختلطة والمحلية الموجودة التي تنظر الجرائم الدولية تستخدم أنظمة مختلفة لمنح وتمويل التعويضات. على سبيل المثال، تمنح الدوائر الاستثنائي في محاكم كمبوديا تعويضات جماعية وأخلاقية لكنها لا تحدد كيف سيتم تمويل التعويضات. ولأن المحكمة الخاصة في سيراليون لا تمنح مباشرة التعويضات، فيعتمد الضحايا على لجنة تقصي الحقائق ومصالحة سيراليون. وبالمثل المحكمة الجنائية الدولية لدولة رواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لا تمنح تعويضات. وفي سياق المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة يجب على الضحايا استخدام المحاكم المحلية. وفي رواندا، يمكن للضحايا استخدام المحاكم المحلية أو محاكم جاشاشا. وتتجه المحكمة الجنائية الدولية وهي أول محكمة تمنح تعويضات للضحايا، إلى أصول المدعى عليه وصندوق تقصي حقائق الضحايا.

لجان تقصي الحقائق والمصالحة

تعتبر لجان تقصي الحقائق والمصالحة هي لجان مستقلة ومؤقتة للاستقصاء والتي تم إنشاؤها من أجل التحقيق في الأنماط الماضية لانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت على مدار فترة معينة من الزمن. ويمكن للجان تقصي الحقائق والمصالحة أن تساعد في تسهيل الانتقال من الصراع العنيف إلى بناء السلام بعد الصراع. وتشمل الأنشطة الرئيسية لهذه اللجان بحث الانتهاكات المزعومة والتحقيق فيها وكتابة تقارير موثقة عن النتائج وتقديم توصيات لدعم المصالحة ومنع الانتهاكات في المستقبل.

غالبا ما تشمل لجان تقصي الحقائق والمصالحة مهمة لتأسيس سجل بالانتهاكات الماضية. والتقرير النهائي للجنة يشمل توصيات يمكن أن تضم التشجيع على مسائلة المعتدين ومنح التعويضات للضحايا. على سبيل المثال، أوصت لجنة تقصي الحقائق في السلفادور بإنشاء صندوق

للضحايا. ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون أوصت بعمل برنامج لتعويضات موسعة بما في ذلك المعاشات والرعاية الصحية البدنية والنفسية والتعليم والتدريب. ومع هذا فنجاح هذه البرامج التي أوصت بها لجان المصالحة يعتمد على إتاحة التمويل والإرادة السياسية للانتقال إلى مرحلة التعويض والخدمات.

برامج التعويضات الحكومية

قد تكون الدولة هي المسئولة عن توفير التعويضات للضحايا إذا كان الضرر الذي عانى منه الضحايا قد نتج عن أعمال الدولة. وعند إعزاء الضرر لشخص أو كيان فيكون هذا الشخص أو الكيان مسئولا عن التعويضات للضحايا أو تعويض الدولة عن التكاليف التي تحملتها لتعويض الضحايا. وفي حالة ما إذا لم يستطع الشخص أو الكيان توفير التعويض المناسب، فيمكن لبرامج التعويضات التي تنظمها الدولة أن توفر التعويضات وتساعد الضحايا إذا لزم الأمر.

تم تنفيذ برامج التعويضات الحكومية بمعدلات مختلفة من النجاح. ونصت اتفاقات دايتون للسلام على أن جميع اللاجئين الذين فروا بسبب الإبادة الجماعية في البوسنة لا بد من منحهم الممتلكات التي تركوها وراءهم. وكان يتعين تعويض اللاجئين الذين لم يتمكنوا من الحصول على ممتلكاتهم الأصلية. وفي رواندا، أُنشئ صندوق مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية (FARG) من قِبل حكومة رواندا في عام 1998 لتقديم الخدمات لضحايا الإبادة الجماعية، بما في ذلك التمويل الأصغر، والرعاية الصحية، والتعليم، وخدمات الإسكان ..

عوامل معتبرة عند تصميم برامج تعويضات

قد تتناول الدول عوامل متعددة في تنفيذ برامج التعويضات. وهذه تشمل تحديد الهدف من البرنامج في سياق تعزيز حقوق الضحايا والإضافة إلى الأجندة المحلية للدولة وحل الاختلافات المتعلقة بالجنس. وفي تحديد التعويض المناسب للضحايا، قد تدرس الدول تناسب التعويضات مع حجم الانتهاك الذي عانت منه الضحية.

الاختلافات بين الجنسين

أثناء الصراع العنيف، غالبا ما تتعرض النساء إلى عنف على أساس الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي. وبينما يكون من حق ضحايا العنف من الإناث الحصول على تعويضات عادلة

ومتساوية، إلا أن النساء التي تواجه التزامات أسرية فقرية وأمية مثل رعاية الطفل أو مواجهة عوائق اللغة يكون لديها في الغالب وصولا محدودا للنظام القضائي. وحتى إذا حصلت على الفرصة لطلب التعويض من القضاء، فقد تكون الإناث عرضة للضرر أثناء عملية التقاضي. على سبيل المثال، قد تشعر النساء بالتعريض أثناء استجواب الشاهد لأنها قد تخضع لاستجواب شديد وتكون مجبرة على استرجاع تجربة أليمة خلال شهادتها.

والنساء التي تعاني من العنف الجنسي قد تحتاج إلى تعويضات خاصة تركز على إعادة التأهيل عبر إرشاد نفسي بالإضافة إلى العلاج الطبي. وقد تكون ضحايا العنف الجنسي هدفا للوصم المجتمعي أو النبذ واعتبارهن لا ينفعن للزواج بهن وإنهن غير نقيات أو لديهن مضامين طبية تجعلهن عقيمات. وقد تكون ضحايا العنف الجنسي أكثر عرضة للإيذاء الجنسي المستقبلي لأنه يفتقرن إلى الحماية من الأسرة أو الأصدقاء.

مشاركة الضحية في تنفيذ سياسة التعويضات

يمكن أن تيسر مشاركة الضحايا في تصميم سياسة التعويضات أهداف رد الاعتبار وإعادة التأهيل والتعويض من خلال احترام الآراء السياسية للضحايا والاعتراف بحقوقهم. ويمكن أن تساعد مشاركة الضحية في ضمان أهمية ومغزى التعويضات للضحايا. وتوفير التمثيل المناسب للضحية عبر تبادل المعلومات المهمة هو الأكثر فعالية في تحديد سياسة التعويضات المناسبة وآليات التنفيذ. ومع هذا، فمجموعات الضحايا لا يتم تمثيلها في الغالب ولديها موارد قليلة تساعدها على المشاركة بفعالية.

تمويل تعويضات الضحايا

إن تمويل برامج التعويضات وتقديم التعويض لضحايا الجرائم الخطيرة عن الإصابات هو جانب متحدي لعميلة التعويضات. وبعض المحاكم تحكم بأن المعتدي المدان هو المسئول عن التعويضات لكن هؤلاء الأفراد يفتقرون إلى الأموال الكافية لإرضاء كل مدعي. وهذا يترك العديد من الضحايا في موقف صعب. وقد أنشأت محاكم أخرى صناديق ائتمانية مع تبرعات من الحكومة والأفراد من أجل تحقيق احتياجات الضحايا.

المصادر المحتملة للتمويل

تعتبر الدول مسئولة عن تمويل تعويضات ما بعد النزاعات بناء على الفرض الذي يقول أن الدولة هي القوة السياسية التي تعبئ وتمول برنامج التمويل. وقد تمول الدولة مشروعات التعويضات من خلال زيادة الضرائب مثل ضريبة التعويضات الاجتماعية واقتطاعات من الإنفاق العسكري وإعادة توزيع الإنفاق العام من أجل توزيع الموارد على الصندوق الائتماني كجزء من برنامج التعويضات. على سبيل المثال، تمول حكومة رواندا التعويضات من خلال المساهمة بنسبة 5% من العوائد السنوية الداخلية.

وحيث تختار الدول إنشاء صندوق ائتماني لتعويضات الضحايا، فهناك خيارات تمويل محتملة بجانب التمويل الحكومي وهي تشمل تلقي مساهمات من التبرعات والحصول على الدعم المالي من الحكومات الأجنبية والاستحواذ على أصول المعتدين المدانين في الانتهاكات. ويمكن للدولة تكملة هذه التبرعات بالأصول التي تمت مصادرتها من المعتدين والتبرعات الخاصة. ففي رواندا على سبيل المثال تساهم الشركات بنسبة من أرباحها لتمويل التعويضات. وقد حصلت سيراليون من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة تمويلا للضحايا عبر الصندوق الائتماني والذي يموله عقارات المعتدين والتبرعات الخاصة والتبرعات الحكومية.

خاتمة

لدى دول ما بعد النزاعات نماذج مختلفة جاهزة لتمويل وتوزيع التعويضات. والشكل الذي سيتخذه برنامج التعويضات يعتمد على حقائق النزاع واحتياجات الضحايا وطبيعة الانتهاكات التي تسببت في هذه التعويضات. وقد تتناول الدول الجنس والدرجات المتفاوتة لمشاركة الضحية في تصميم برامج التعويضات. ويمكن تمويل برامج التعويضات من موارد المعتدين أنفسهم ومن الصناديق الحكومية والمساهمات الخارجية. ومع هذا، فنجاح أي برنامج لجر الضرر سيعتمد بالأساس على وفرة الموارد وتحقيق التراضي بين الضحايا والرغبة السياسية للتقدم نحو التعويض وتقديم الخدمات.